ومن الجدير بالذكر ، أن الحملة المشار اليها لم تكن بعيدة عن رضى السلطات المصرية حينذاك ، فمتزعم حملة « العداء » لها لم يكن بعيدا عنها ، فهو شقيق رئيس بلدية غزة حينذاك السيد رشدي الشوا ، المعين رئيسا لبلدية غزة من قبل سلطات الانتداب البريطاني منذ ما قبل ١٩٤٨ ، والذي احتفظت به الادارة المصرية الى حين اقصائه بعد قيام الثورة المصرية في العام ١٩٥٢ . كما أن دعاة الاتصال بالانجليز ، هم انفسهم الذين كانوا في مراحل اخرى من دعاة رفع الحواجز الجمركية ، وغيرها من الاجراءات الضرورية ، لاستكمال دمج قطاع غزة بمصر الملكية .

ان حملة « العداء » لمصر ، و « التغزل » ببريطانيا ، بمقدار ما كانت تخدم محاولة صنع راي عام غزي ، من خلال تصوير انتقال القوات البريطانية باعتبارها توفر حلا سحريا لمشكلات القطاع الاقتصادية ، فانها من ناحية اخرى كانت موجهة نحو خلق راي عام مصري ، يصور الوجود المصري في قطاع غزة باعتباره وجودا غير مرغوب به ، ويزين التخلي عن قطاع غزة وتسليمه لبريطانيا وكأنما هو تلبية لرغبات اهالي قطاع غزة ! وبهذا تعفي الحكومة المصرية نفسها من أية مسؤولية تجاه قطاع غزة . وبالتالي ، فعندما تتوصل الحكومة المصرية الى اتفاق مع بريطانيا بشأن نقل قواتها الى قطاع غزة ، يكون لدى الحكومة شيء ما لتبرير تصرفاتها .

ان ملابسات « التقارير الصحفية » عن قطاع غزة ، ومناسبة تصريحات بعض « شخصيات » القطاع واضحة الاهداف والمرامي من خلال توقيت تلك الحملة وتلازمها مع ما كان يجري وراء الكواليس ، بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، من تآمر على مستقبل قطاع غزة .

غزة تطالب باقصاء الاستعمار عن البلاد العربية قاطبة

كانت رد فعل قطاع غزة واضحة وحاسمة ورافضة لمحاولات تسليم القطاع الى بريطانيا ، وهنالك العديد من الرسائل والبرقيات والمذكرات التي تحتج على هذه المؤامرة . وردا على محاولات تشويه موقف اهالي قطاع غزة من الادارة المصرية ، وما كانت قد نشرته مجلة « المصور » ، ارسلت عريضة موقعة من عدد من وجهاء غزة تعبر عن موقف مضاد لما تضمنه التقرير المذكور ، وقامت الهيئة العربية العليا بنشر العريضة المذكورة ، وفي الوقت نفسه نشرت بيانا يحدد موقفها من هذه المسألة ، وربطت في البيان المذكور بين محاولات انتزاع قطاع غزة من أيدي العرب وبين تصفية قضية فلسطين .